

سياسة سرية حفظ المعطيات

هذه السياسة في سرية حفظ المعطيات هدفها أن تكشف لمستعملين تطبيقية الجوال المقترنة من قبل المؤسسة المصرفية الطريقة التي يتم بها جمع بياناتهم الشخصية ومعالجتها وتعتبر جميع البيانات الشخصية محددة لهوية المستخدم.

1. المبادئ العامة لجمع البيانات ومعالجتها.

ستبذل المؤسسة المصرفية قصارى جهدها لضمان أمن البيانات الشخصية وسرتها لحرفيتها بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها وفق المعايير الفنية واستنادا إلى القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 والمتعلق بحماية المعطيات الشخصية وإلى منشور البنك المركزي عدد 11/2020 بتاريخ 31 ماي 2020 والمتعلق بشروط تقديم خدمات الدفع بواسطة الهاتف الجوال المحلي بجمع البيانات ومعالجتها لمستخدمي تطبيقات الهاتف الجوال مع احترام المبادئ التالية:

• الشرعية والولاء والشفافية:

لا يمكن جمع البيانات ومعالجتها إلا بموافقة المستخدم صاحبها وفي كل فترة تجمع فيها البيانات الشخصية سيتم إعلام المستخدم بذلك وإبلاغه بالأسباب الداعية إلى ذلك.

• أغراض محددة:

يتم جمع البيانات ومعالجتها لتحقيق هدف أو أكثر محددة في الشروط والأحكام العامة لاستخدام حسابات الدفع
• التقليل من جمع البيانات ومعالجتها:

يتم جمع البيانات الازمة فقط للتنفيذ السليم للأهداف التي يسعى إليها التطبيق.

• الاحتفاظ ببيانات المحفوظة بمرور الزمن:

يتم الاحتفاظ ببيانات لفترة محددة ويقع إبلاغ المستخدم. عندما يتذرع توصيل هذه المعلومات يتم إبلاغ المستخدم بالمعايير المستخدمة لتحديد فترة الاستبقاء.

• سلامة البيانات التي يتم جمعها ومعالجتها وسرتها:

يتنهى المسؤول عن معالجة البيانات بضمان سلامة وسرية البيانات التي تم جمعها.

لا يمكن جمع البيانات الشخصية ومعالجتها إلا إذا امتنلت لشرط واحد على الأقل من الشروط المذكورة أدناه:

• موافقة المستخدم صراحة على المعالجة.

• ضرورة معالجة العقد بشكل سليم

• إيفاء المعالجة بالالتزام القانوني

• تعتمد المعالجة على ضرورة مرتبطة بحماية المصالح الحيوية لصاحب البيانات أو لشخص طبيعي آخر.

• يمكن تفسير المعالجة بضرورة مرتبطة بأداء مهمة المصلحة العامة.

• تعد معالجة البيانات الشخصية وجمعها أمرا ضروريا لأغراض المصالح المشروعة والخاصة التي يتبعها المحكم أو طرف ثالث.

2. هوية المسؤول عن معالجة البيانات

مؤسسة الدفع هي شركة خفية الاسم بموجب القانون التونسي ورأس مالها يقدر بخمسة (5) ملايين دينار تونسي كحد أدنى ومقرها الرئيسي في وسجلها التجاري مودع لدى السجل الوطني للمؤسسات تحت رقم وموقعها الإلكتروني ورقم الهاتف + 216 71 www.edp.com.tn

تعين مؤسسة الدفع ممثلا مسؤولا عن معالجة البيانات الشخصية لعملائها ويمكن مخاطبته عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: contact.donneesperso@edp.com.tn أو هاتفيا على الرقم (+216)

في حالة تعرض سلامة البيانات الشخصية للحريف أو سرقتها أو منها للخطر، يتعهد المسؤول عن معالجة البيانات بإبلاغ الحريف بأي وسيلة.

3. أغراض جمع البيانات الشخصية ومعالجتها:

يتم جمع البيانات الشخصية للحرفاء ومعالجتها لأغراض إدارة حسابات الدفع ووسائل الدفع المرتبطة بها، وإدارة العلاقة مع الحرفاء وإدارة مخاطر حوادث الدفع ومنع الاحتيال والثبتت والترويج التجاري وأي غرض آخر متعلق بالنشاط أو الخدمات المقدمة للحريف.

4. جمع البيانات الشخصية ومعالجتها:

بشكل عام ومع الأخذ في الاعتبار مستوى حساب الدفع الذي يطلبه الحريف يخول لمؤسسة الدفع جمع البيانات التالية:

- الحريف شخص طبيعي: الاسم ولقب ووثيقة الهوية (النوع والرقم وتاريخ بداية الصلاحية وتاريخ نهايتها وسلطة إصدارها) والجنس وتاريخ الميلاد ومكان الولادة وعنوان البريدي ورقم الهاتف الجوال الوطني وإثبات الدخل.
- الحريف شخص اعتباري:
- صاحب الحساب هو الشخص الاعتباري: الاسم التجاري والاسم المختصر ورقم التسجيل لدى السجل الوطني للمؤسسات والصنف القانوني وتاريخ الانشاء ومكانه وطبيعة النشاط والعنوان البريدي والعنوان الإلكتروني ورقم الهاتف وإثبات الدخل.
- وكيل الحساب: الاسم ولقب ووثيقة الهوية (النوع والرقم وتاريخ بداية الصلاحية وتاريخ نهايتها وسلطة إصدارها) والجنس وتاريخ الميلاد ومكان الولادة وعنوان البريدي وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف الجوال الوطني.

يتم جمع البيانات الشخصية عند تسجيل الحريف ويتم تحديدها ومعالجتها إذا لزم الأمر وفقاً لاحتياجات عمل مؤسسة الدفع وهي غير قابلة للتحويل إلى أطراف ثالثة مالم يصر القانون بذلك ويحتفظ بها لفترة القانونية ويتم الاحتفاظ بها بشكل آمن في مركزي معالجة البيانات الرئيسي والاحتياطي على أن يكونا موجودين على التراب الوطني.

يحق للحريف النفاذ إلى بياناته الشخصية كما بإمكانه طلب تحييدها أو حذفها كما يجوز له أيضاً الاعتراض على معالجتها معملاً اعتراضه بسبب شرعى. يمكن تقديم الاعتراض كتابياً إلى أحدى نيابات مؤسسة الدفع وقد تضطر مؤسسة الدفع جراء الاعتراض لعدم تقديم الخدمات المطلوبة أو المحبوبة وإن لزم الأمر لإغلاق حساب الدفع باسم الحريف.

تعهد مؤسسة الدفع بالرد على طلب الاعتراض المقدم من الحريف في غضون ثلاثة أيام (30) يوم عمل.

5. تقصي المعلومات بخصوص المعاملات المشبوهة.

حتى يتثنى لمؤسسة الدفع القيام بواجبها القانوني باعتبارها تحت طائلة العقوبات الجزائية في حالة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يوافق الحريف على مد المؤسسة بالمعلومات التي تهم معاملات الدفع التي تبدو غير عادية في السياق المذكور أعلاه كما يتعهد بمدها بكل المعلومات المفيدة حول سياق هذه العمليات.